

الحوكمة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة مصر والإمارات العربية
المتحدة رؤية 2030-

**Environmental governance as a mechanism for achieving sustainable
development - a case study of Egypt and the United Arab Emirates
-Vision 2030**

بلقاسم بوفاتح(*)

المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو، الجزائر

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

b.boufatah@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/18 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر كدول نامية في هذا المجال من خلال الأهداف والمشاريع الموضوعية من قبل الدولتين (رؤية 2030). وتوصلت الدراسة إلى أن كلا الدولتين بذلت جهودا كبيرة في سبيل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، بالرغم من كون مصر تفتقر للثروات الباطنية الذي كان بمثابة دافعا لها للاستثمار في الطاقات المتجددة، أما دولة الإمارات فقد أصبحت من الدول الرائدة في هذا المجال على مستوى الشرق الأوسط بفضل السياسة الرشيدة.
الكلمات المفتاحية: حوكمة، بيئة، حوكمة بيئية، تنمية مستدامة، طاقات متجددة.

Abstract:

This study aims to recognize the role of environmental governance in achieving sustainable development in the UAE and the of Egypt as developing countries in this field. And by studying the goals and projects set by these two countries (Vision 2030). This study reached to conclusions that both countries made notable efforts to Achieve sustainable development, despite the fact that Egypt lacks natural resources, which was a motive to invest in renewable energies. As for the UAE, it has become one of the leading countries in this field in the Middle East as a result of rational policy.

key words: Governance, Environment, Environmental Governance, Sustainable Development , Renewable energies.

*بلقاسم بوفاتح.

مقدّمة:

لقد أسهم الصراع بين البيئة و التنمية الذي ظهر في مطلع ستينات القرن العشرين بشكل أو بآخر في تأخير الاهتمام بالبيئة وتعد المطالبة بإدراك أهمية البيئة في التنمية، وذلك لأن المطالبة بحماية البيئة كرد فعل للكوارث البيئية التي شهدها العالم من جراء النشاطات الصناعية و التكنولوجية كان نتيجة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، فالتوفيق بين أهداف التنمية وضرورات حماية البيئة يخرج التنمية من مضمونها التقليدي إلى مفهوم التنمية المستدامة، التي أصبحت البيئة أحد أبعادها ويكشف عن تأثير متبادل بين البيئة والتنمية المستدامة ومعوقات تنموية تؤثر على البيئة ومشاكل بيئية تعيق التنمية الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية وهو التنمية المستدامة تركز بالدرجة الأولى على الأخذ بالحسبان الاعتبارات البيئية أي التوفيق بين البيئة والتنمية، فهذه الأخيرة تقوم على موارد الثنائية ولا يمكن أن تقوم التنمية دون الموارد البيئية، وعليه فإنّ الإخلال بالموارد من حيث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية و الإخلال بأهدافها. و لهذا ينبغي أن ينظر إلى البيئة و التنمية باعتبارهما متلازمين، فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة.

ونتيجة لهذه المشاكل وتساعد حدثها ظهر ما يعرف بالحكومة البيئية بغية حماية البيئة من جهة، وتأمين حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

و بناءً على ما تقدم، تدور إشكالية البحث حول التساؤل التالي:

ما هو دور الحكومة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في كل من مصر والإمارات العربية المتحدة؟

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة، تمت الاستعانة بالمنهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية، وعليه تم الاعتماد على المنهج الوصفي لإبراز أهم المفاهيم والأدوات والمقاربات المرتبطة بالموضوع والإلمام بها، ومنهج دراسة الحالة.

أهداف البحث:

- التعرف على مفهومي كل من الحكومة البيئية والتنمية المستدامة؛
- الوقوف على دور الحكومة البيئية في الوصول لتحقيق التنمية المستدامة؛

- معرفة التحديات التي تواجه الدول العربية وبشكل خاص مصر والإمارات العربية المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة؛

المبحث الأول: مفاهيم حول الحوكمة والبيئية

يعتبر مفهوم الحوكمة البيئية من المفاهيم الحديثة، وهو مفهوم مركب من كلمتين: الحوكمة والبيئة ولإدراك هذا المفهوم يجب منا دراسة كل كلمة على حد ليتضح بعد ذلك معناه. وعليه سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم الحوكمة، والبيئة، والحوكمة البيئية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف مصطلح الحوكمة وأهم خصائصه وكذا أهدافه.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الحوكمة سنة 1999م بأنها " ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة مؤسسات الأعمال، وتحدد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط المؤسسة مثل مجلس الإدارة المساهمين أصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة، ويحدد كذلك الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها" (بريشي، 2006، صفحة 3).

ومن خلال التعريف السابق تتضح لنا عدة معاني أساسية لحوكمة الشركات (شحاتة و نصر، 2007، صفحة 19).

- هي نظام أو مجموعة من الأنظمة للرقابة على أداء المؤسسات؛
- تنظيم وضبط طبيعة العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين، والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- التأكيد على أن المؤسسات يجب أن تدار لصالح المساهمين؛
- مجموعة من الأهداف والمفاهيم التي تهدف إلى تطوير أداء المؤسسة من خلال استخدام الأمثل لمواردها بكفاءة ونزاهة عالية.

الفرع الثاني: خصائص الحوكمة

تتمثل خصائص الحوكمة فيما يلي: (حماد ع.، 2007، صفحة 23)

1-الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، من خلال ما يلي:

- ✓ وجود الحافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر أعلى للسهم؛
- ✓ الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح؛
- ✓ التقدير السليم لحقوق الملكية و تكلفة رأس المال؛
- ✓ استخدام الديون في مشروعات هادفة؛
- ✓ إقرار نتيجة الحوكمة في التقرير السنوي.

2-الشفافية: هي تقديم صورة حقيقية لما يحدث في المؤسسة فالشفافية تتحقق من

خلال:

- ✓ الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة؛
- ✓ نشر التقرير السنوي في موعده؛
- ✓ عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها؛
- ✓ الإفصاح العادل عن النتائج الختامية؛
- ✓ الإفصاح الفوري عن المعلومات السوقية الحساسة؛
- ✓ توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا؛
- ✓ تحديث المعلومات على شبكة الإنترنت.

3-الاستقلالية: تتحقق الاستقلالية من خلال مايلي:

- ✓ وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا؛
- ✓ وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي؛
- ✓ وجود لجنة تدقيق يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل؛
- ✓ وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو إدارة مستقل؛
- ✓ وجود مدققين خارجيين غير مرتبطين بالمؤسسة.

4-المساءلة: يعني ذلك أن يتم أولاً تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه وتتحقق المساءلة

من خلال:

- ✓ ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية؛
- ✓ التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم؛
- ✓ التحقيق الفوري حال إساءة الإدارة العليا؛

- ✓ وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء لجنة الإدارة؛
- ✓ شفافية وعدالة التعامل في الأسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

5-المسؤولية: تتحقق المسؤولية من خلال ما يلي:

- ✓ عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي؛
- ✓ وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين؛
- ✓ الاجتماعات الكاملة والدورية لمجلس الإدارة؛
- ✓ قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بالمراجعة الفعالة؛
- ✓ وجود لجنة تدقيق ترشح المدقق الخارجي وتراقب أعماله؛
- ✓ وجود لجنة تدقيق تراجع تقارير المدققين الداخليين وتشرف على أعمال التدقيق الداخلي.

6-العدالة: يجب احترام حقوق مختلف أصحاب المصالح في المؤسسة ويتجلى هذا من خلال:

- ✓ المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية؛
- ✓ حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة؛
- ✓ سهولة طرق الإدلاء بالأصوات؛
- ✓ إيداع الأسهم بشكل عادي لجميع المساهمين؛
- ✓ إعطاء الأولوية للعلاقات مع المستثمرين؛
- ✓ المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة؛
- ✓ حماية حقوق المساهمين وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم.

7-المسؤولية الاجتماعية: أي النظر للمؤسسة كمواطن جيد وذلك من خلال:

- ✓ وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي؛
- ✓ عدم تشغيل الأحداث؛
- ✓ وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية؛
- ✓ وجود سياسة توظيف عادلة وواضحة.

الفرع الثالث: أهداف الحوكمة

- 1-تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية، وزيادة قيمتها من خلال العمل على فرض الرقابة الفعالة على أداء المؤسسات وتدعيم المساءلة المحاسبية لها؛

- 2- الحصول على التمويل اللازم والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة مع ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للمؤسسة (حسانين، 2009، صفحة 17) ؛
- 3- تسهيل وتنشيط أداء الأعمال التجارية من خلال إنشاء، وصيانة نظام الحوافز الذي يشجع المدير على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، والعائد على الموجودات والأرباح الإنتاجية على المدى الطويل؛
- 4- تقييد إساءة استخدام السلطة من قبل المسيرين على موارد المؤسسة، حيث أن هذه التجاوزات تأخذ شكل إساءة استخدام موارد المؤسسة (إساءة استخدام المؤسسة لصالح قائده أو أفراد، أو الهدر الكبير لموارد المؤسسة) وهذا ما يعرف بمشاكل الوكالة (CHARLES، 2003، صفحة 06) والتي عموماً هي نتيجة ميل المسيرين لخدمة أنفسهم؛
- 5 توفير الوسائل اللازمة لمراقبة سلوك المسيرين لضمان مساءلة المؤسسات، وحماية أفضل لمصالح المستثمرين والمجتمع من استقلال السلطة من طرف المديرين التنفيذيين للمؤسسة (CHARLES، 2003، صفحة 06)؛
- 6- تنمية المدخرات وتشجيع تدفقها بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولاً لتعظيم الأرباح وبعيداً عن الاحتكارات و لا يتم ذلك إلا من خلال الالتزام بأحكام القوانين والتشريعات النافذة، والعمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة فعاليات المؤسسات بما فيها الأداء المالي من خلال لجان تدقيق خارجيين، ومستقلين عن الإدارة التنفيذية(النجار و آخرون، 2007، صفحة 18)؛
- 7- حماية حقوق المساهمين وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات تثبت ملكيتهم للأسهم والشفافية بالمعلومات وتقديمها في الوقت المناسب، فضلاً عن ضمان حقوق المساهم بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأمر الذي يعكس سلامة وصحة التحكم المؤسسي في المؤسسة، فضلاً عن سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية (البشير، 2003، صفحة 3)؛
- 8- تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم مؤسساتها في أسواق رأس المال باعتبار أن التطبيق الجيد لآليات الحوكمة يعد أحد الحلول الممكنة لحل مشكل الوكالة وتخفيض تكاليفها (الأهلي، 2003، صفحة 14).

المطلب الثاني: البيئة

عرف مصطلح البيئة منذ أقدم العصور وكتب عنه علماء الإغريق واليونان وأول من استخدم هذا المصطلح هو العالم الألماني "أرنست هايكل" سنة 1866 وقد توصل لذلك بدمج

الكلمتين اليونانيتين (oikos) التي معناها المسكن و (logos). وعليه سنعالج في هذا المطلب مفهوم البيئة، وأهم مشاكلها.

الفرع الأول: مفهوم البيئة

عرف العالم الألماني "أرنست هايكل" سنة 1866 مصطلح البيئة بأنه "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه" (خالد ورستم، 2006، صفحة 9).

كما عرفها المؤتمر الدولي للبيئة بستوكهولم 1972 "البيئة هي مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم" (طالبي و ساحلي، 2008، صفحة 202).

الفرع الثاني: مشاكل البيئة

تتعرض البيئة إلى مشاكل عديدة أهمها التلوث البيئي واستنزاف المصادر الطبيعية:

1- التلوث البيئي: ويشمل تلوث (الهواء، الماء والغذاء)، وجاء في الأحكام العامة لقانون البيئة "تلوث البيئة يعني أي تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية".

2- استنزاف الموارد الطبيعية: استنزاف الموارد الطبيعية أحد العوامل المؤثرة على البيئة حيث أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي (المادي والبيولوجي) للإنسان، وأثر على النظام الإيكولوجي تأثيرا سلبي، ومثل التطور التكنولوجي خطرا على البيئة لاستنفاد الموارد الطبيعية ودمار بعضها وتمثل هذا الاستنزاف عموما فيما يلي: إزالة الأشجار تسبب في التصحر، انجراف التربة انقراض بعض الحيوانات البرية والبحرية بالإضافة إلى نفاذ بعض موارد الطاقة كالبترول.

المطلب الثالث: مفهوم الحوكمة البيئية

تعتبر الحوكمة البيئية مرادفا للتدخلات الرامية إلى التغييرات والحوافز ذات الصلة بالبيئة والمعرفة ومؤسسات صنع القرار والسلوكيات، وبشكل أكثر تحديد فالحوكمة البيئية تشير إلى مجموعة الآليات التنظيمية والعمليات والمنظمات من خلال التأثير على سلوكيات وقدرات، أو مخرجات الفواعل السياسية اتجاه النشاطات البيئية والتي تظهر من خلال مخرجات أو نتائج السياسات (نايل، 2007، صفحة 43).

كما تعرف بأنها "آليات صنع القرارات التي تعني بإدارة البيئة والموارد البيئية" فالحوكمة البيئية تعني كيفية تعامل المجتمعات والمؤسسات مع المخاطر والمشكلات البيئية أوهي التفاعل

بين المؤسسات الرسمية وباقي الفواعل المجتمعية في مجال تحديد المخاطر البيئية وكيفية التصدي لها، وذلك من خلال وضع سياسات وبرامج وخطط بيئية تعمل على تنفيذها (وردة، 2017، الصفحات 214-215).

ويشير مفهوم الحوكمة البيئية إلى مجموعة الأنظمة والقواعد التي تتكفل بإرساء الضوابط والمعايير اللازمة للحفاظ على مكونات البيئة والتنمية المستدامة، سواء فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية، أو غيرها من المنظمات. والتحكم في الاستراتيجيات والسياسات البيئية من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة من مخاطر التلوث (الغول، 2014، صفحة 52). وبإيجاز تشير الحوكمة البيئية إلى مجموع الآليات السياسية، واليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة بهدف تحسين الحالة البيئية والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة (عتبي، 2014، صفحة 54).

وعليه فإن الحوكمة البيئية تعني وضع الضوابط والقيود ورسم السياسات التي تتضمن الحكم والسيطرة على الأمور البيئية من خلال وضع مجموعة من المعايير والمقاييس العادلة التي يمكن الارتكاز عليها، والتي تتطلب تضافر جميع الجهود من أجل حماية البيئة وضمان حقوق أصحاب المصالح.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

لقد تم التصديق رسمياً على "فكرة التنمية المستدامة" في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريودي جانيرو" سنة 1992م، حيث أدرك القادة السياسيين - في هذا المؤتمر- أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعاني من ضغوط حادة، كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية وبالفعل استجابت الدول سواء النامية أو الصناعية، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعاني منها الدول الأقل فقراً وأما بالنسبة للدول الصناعية، فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على

كاهل البيئة. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث لمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة إضافة لمؤشرات الاستدامة البيئية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يعرفها "Edwerd barbier": "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي" (عموري، 2008، صفحة 4).

كما عرفتها منظمة الغذاء والزراعة (فاو) 1989: "التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية" (رومانو، 2006، صفحة 56).

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف (غنيم و أبو زنت، 2010، الصفحات 30-31) وستتطرق في هذا المطلب إلى البعد البيئي والبعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، وكذا البعد التكنولوجي.

الفرع الأول: البعد البيئي

-الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
-مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.
-ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.
-الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية

مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي

تتضمن عملية التنمية المستدامة تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيث تؤكد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب. كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي- إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

الفرع الرابع: البعد التكنولوجي

تستهدف التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكثر وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الأخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستدامة البيئية

تعتبر المؤشرات البيئية جزءاً لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتساهم في تحقيق أهدافها وهناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية هي (حرفوش و آخرون، 2008، الصفحات 113-115):

- 1- تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية، وإلى المدى الذي تتجه فيه هذه المستويات نحو التحسن لا التدهور؛
- 2- تقليل الضغوط البيئية: بالمدى الذي تكون فيه ضغوط الأنشطة البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة البيئية؛
- 3- الغلاف الجوي : تندرج ضمنه عدة نقاط منها التغير المناخي و ثقب الأوزون ونوعية الهواء وتأثير ذلك على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، ويدخل في قياس هذا المؤشر نسب التغير المناخي الذي يتم تحديده من خلال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وترق طبقة الأوزون ونوعية الهواء التي يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الطبقة الجوية؛
- 4- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها: المياه هي عصب الحياة الرئيسي ومن أكثر العناصر أهمية للتنمية ومن أكثر الأنظمة البيئية تعرضا للتأثيرات السلبية، إذ تعد من الأولويات البيئية والاقتصادية في التنمية المستدامة ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه بمؤشري نوعية المياه وكمية المياه المتاحة.
- 5- التنوع الحيوي ومكافحة إزالة الغابات والتصحر: يتم من خلال هذه المؤشرات حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات، وحماية الغابات ومكافحة التصحر، فتوسع التنمية مرتبط بجودة البيئة، لأن ضمان التنوع يضمن بقاء الأنظمة البيئية وتوازنها.

المبحث الثالث: دراسة حالة مصر والإمارات العربية المتحدة رؤية 2030

سنتطرق في هذا المبحث لدراسة حالة مصر والإمارات العربية المتحدة وأهم المشاريع والأهداف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة انطلاقاً من تبني مفهوم الحوكمة البيئية ورؤية 2030 لكل دولة.

المطلب الأول: دراسة حالة الجمهورية العربية المصرية

تتوقف رؤية 2030 للدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق جملة من الأهداف والمشاريع، وعليه سيتم التطرق إلى المشاريع التالية: المدن الذكية، المناطق

الصناعية المستدامة، مشروع "بنبان" للطاقة الخضراء، وكذا طاقة المخلفات الزراعية والقمامة، والسياحة الخضراء المستدامة.

الفرع الأول: المدن الذكية (الجيل الرابع)

قامت الدولة المصرية في إطار تجسيد الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة على بناء مجتمعات حضرية مستدامة منخفضة الكربون في العاصمة الإدارية الجديدة العلمين، التي بلغ عددها 14 مدينة جديدة وذكية تلبى احتياجات المواطنين التي لا تستطيع المدن القديمة تلبيتها، وقدرتها على استيعاب الزيادة السكانية الهائلة. هذا وتسعى مصر للوصول إلى 30 مدينة عصرية حتى عام 2052 على أعلى مستوى من التكنولوجيا وزيادة الأعمال لكل مستويات السكان، يوفر إنشاء تلك المدن الجديدة ملايين فرص العمل للمواطنين، من مهندسين وفنيين وعمال وصناعات...

هذا ويمكن القول أن جهود وبرامج الدولة المصرية لتنفيذ إستراتيجية الوصول إلى التنمية المستدامة بدأت بوادر ثمارها، حيث وصل معدل البطالة في مصر لأدنى مستوى له منذ 30 عاماً، ببلوغه 7.5% خلال الربع الثاني من سنة 2019، مقارنة بـ 9.9% خلال السنة التي قبلها 2018. في حين سجل معدل النمو 5.6% وهو الأفضل منذ 11 عاماً، في حين سجل معدل التضخم في سبتمبر من العام 2019 4.8%، مقارنة بنسبة 14.4% سنة 2019. (محمد، 2019، صفحة 43)

الفرع الثاني: المناطق الصناعية المستدامة

قام رئيس هيئة التنمية الصناعية بالإشارة إلى جاهزية الاقتصاد المصري لاستيعاب استثمارات أجنبية بوتيرة أعلى بعد القيام بتحديث عصري في البنية التحتية، وإنشاء 8500 كيلو متر من شبكة الطرق تمثل محاور تنمية عمرانية متكاملة وتوافر الطاقة وتيسير إجراءات التراخيص الصناعية، وقد قامت الدولة المصرية في هذا الإطار بتصميم وتخطيط 13 منطقة صناعية على أساس مفهوم المناطق الصناعية المستدامة يتوافر فيها مراكز تدريب، مراكز تطوير الأعمال، منطقة لوجستية، منطقة خدمات وإدارة المرافق. (شحاتة و نصر، 2007، صفحة 67)

الفرع الثالث: مشروع "بنبان" للطاقة الخضراء:

أشار محمد الخياط رئيس هيئة الطاقة المتجددة، بما شهدته مصر من حالة النمو الكبير في مجال الطاقات المتجددة، ويظهر ذلك من خلال إنشاء مجمع "بنبان" في مدينة أسوان

لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية ويضم 32 محطة بقدره 1465 ميغاوات أي ما يعادل 90% من إنتاج السد العالي. وتشارك بمشروع "بنبان" 39 شركة متخصصة، منها 9 شركات أجنبية وعربية، و30 شركة مصرية ويعد هذا المشروع الأكبر في العالم على الإطلاق باستثمارات قدرت 3,4 مليار يورو. يتطلب المشروع تركيب أكثر من 7 ملايين لوح شمسي تزيد مساحتها عن نحو 37 كيلومترًا مربع. هذا وقد وتم اختيار مجمع "بنبان" من قبل البنك الدولي كأفضل مشروع في العالم للنمو المستدام. ويرفع مجمع "بنبان" إجمالي إنتاج مصر من الطاقة المتجددة لأكثر من 5,5 ألف ميغاوات تساهم في تحقيق خطة مصر لتوليد 20% من الطاقة المتجددة بحلول 2022. (محمد، 2019، صفحة 45)

الفرع الرابع: طاقة المخلفات الزراعية والقمامة

أعلنت وزارة البيئة نجاح الحكومة المصرية في دمج المعايير والاشتراطات البيئية في برامج التخطيط العمراني بما يضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية من مياه وطاقة وتربة لتحقيق التنمية المستدامة وحفظ حقوق الأجيال القادمة. حيث تم الانتهاء من إعداد المرحلة الأولى للخريطة المصرية التفاعلية لتغير المناخ لتصبح بمثابة دليل استرشادي يوضح تأثير التغيرات المناخية على المناطق المختلفة بمصر حالياً ومستقبلاً.

هذا وحصلت وزارة البيئة المصرية على 500 مليون دولار من مرفق البيئة العالمي لتنفيذ المبادرة المصرية الخاصة بدمج الاتفاقيات البيئية الثلاثة التنوع البيولوجي والتصحر وتغير المناخ للعمل في سياق مشترك، كما يتم العمل حالياً على توفيق الأوضاع البيئية لـ 16 ميناء لتصبح موانئ خضراء تتوافق مع المعايير البيئية العالمية لما لها من تأثير إيجابي على حالة البيئة في مصر، مشيدة بدور وزارة النقل في توفيق الأوضاع البيئية في كافة قطاعات النقل.

كما أن التوسع في مصانع تدوير القمامة والمخلفات بالمحافظات وخطوط إنتاج الوقود البديل "R.D.f" يوفر على الدولة دعمها للطاقة ويساعد في حل مشكلة القمامة في مصر مشيراً إلى أن وضع آلية لتوفير المخلفات خلال المرحلة المقبلة، لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في هذا المجال. (أباضة، 2019، صفحة 43)

الفرع الخامس: السياحة الخضراء المستدامة

في هذا الإطار قامت هيئة التنمية السياحية الجديدة بمصر باستحداث 67 مركزاً سياحياً تعمل على تنميتها حالياً، مع مراعاة التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. وتم إعداد

مخططات إقليمية لخمس مناطق سياحية هي: البحر الأحمر، خليج العقبة، رأس سدر، العين السخنة، الساحل الشمالي الغربي (سراج الدين، 2019، صفحة 13)، وهناك 83 فندق وقرية سياحية حاصلين على شهادة برنامج النجمة الخضراء المعتمدة بالمجلس العالمي للسياحة المستدامة "GSTC" طاقتها الاستيعابية 20 ألف غرفة فندقية تمهيدا للترويج لمصر كمقصد سياحي أخضر. (عماد، 2019، صفحة 23)

المطلب الثاني: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة

تتوقف رؤية 2030 لدولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق جملة من الأهداف والمشاريع تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: إستراتيجية الطاقة

في سنة 2017، أطلقت دولة الإمارات إستراتيجيتها للطاقة 2050 التي تعتبر أول خطة موحدة للطاقة في الدولة توازن بين جانبي الإنتاج والاستهلاك، والالتزامات البيئية العالمية وتضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في جميع القطاعات. تستهدف هذه الخطة رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة 40% ورفع مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة من 25% إلى 50%، وتحقيق توفير يعادل 700 مليار درهم حتى عام 2050.

كما تأخذ الإستراتيجية بعين الاعتبار نمواً سنوياً للطلب يعادل 6%، وخفض الانبعاثات الكربونية من عملية إنتاج الكهرباء بنسبة 70% خلال العقود الثلاثة المقبلة. تستهدف إستراتيجية الطاقة مزيجاً من الطاقة المتجددة والنووية والأحفورية النظيفة لضمان تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والأهداف البيئية، ويتضمن خليط الطاقة حسب الإستراتيجية كل من الفحم النظيف والغاز والطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي. (حكومة و الإمارات، 2018، صفحة 2)

الفرع الثاني: إستراتيجية الأمن المائي

بحلول سنة 2036 تهدف دولة الإمارات إلى خفض إجمالي الطلب على الموارد المائية بنسبة 21% وزيادة مؤشر إنتاجية المياه إلى 110 دولارات لكل متر مكعب، وخفض مؤشر ندرة المياه بمقدار 3 درجات وزيادة نسبة إعادة استخدام المياه المعالجة إلى 95%، وتوفير سعة تخزين لمدة يومي تخزين للحالات العادية في النظام المائي.

ستعمل الإستراتيجية على ضمان استدامة واستمرارية الوصول إلى المياه خلال الظروف الطبيعية وظروف الطوارئ القصوى، من خلال التركيز على 3 برامج إستراتيجية رئيسية تشمل: برنامج إدارة الطلب على المياه، وبرنامج إدارة الإمداد المائي وبرنامج الإنتاج والتوزيع للطوارئ، إضافة إلى محاور مشتركة تشمل تطوير السياسات والتشريعات، وحملات التوعية والترشيد، واستخدام التقنيات المتقدمة والابتكار وبناء القدرات في مجال المياه. (حكومة و الامارات، 2018، صفحة 3)

الفرع الثالث: إستراتيجية الأمن الغذائي

تهدف الإستراتيجية بجعل دولة الإمارات الأفضل عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول عام 2051، وضمن أفضل 10 دول في نهاية سنة 2021. تعمل دولة الإمارات على ضمان الأمن الغذائي في كافة الظروف من خلال تسهيل تجارة الغذاء والأعمال التجارية الزراعية، وتطوير منظومة وطنية شاملة قائمة على أسس تمكين إنتاج وتزويد مستدام للغذاء عبر تطويع التكنولوجيا الحديثة، وتنمية الشراكات الدولية الرائدة، وتفعيل تشريعات وسياسات تحسين التغذية والحد من فقد وهدر الغذاء. (حكومة و الامارات، 2018، صفحة 4)

خاتمة:

يمكن القول بأن تجربة مصر والإمارات العربية المتحدة في الرهان على تحقيق التنمية المستدامة انطلاقاً من تهيئة الأرضية المناسبة لذلك بدءاً من تطبيق الحوكمة البيئية كانت متباينة فمصر بالرغم من افتقارها للثروات الباطنية (الغاز، البترول..) والذي كان بمثابة الحافز الهام للمضي في تطوير الطاقات المتجددة لما لها من أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية، أما تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة تفوق تجربة مصر وذلك راجع لعدة أسباب في مقدمتها امتلاكها للمقومات الرئيسية للتوجه نحو الطاقة النظيفة وعليه يمكن الخروج بالنتائج التالية :

- يعد الاقتصاد الأخضر دعامة رئيسية للتنمية المستدامة من خلال تحقيق التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، حيث يساهم في خلق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية و تعزيز العدالة الاجتماعية؛
- تعد الطاقات المتجددة بمثابة الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الأخضر باعتبارها طاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة وهذا على عكس الطاقة التقليدية التي هي في تناقص مستمر؛

- الالتزام بالبعد البيئي يفرض على المؤسسة وجود إدارة بيئية تقوم بتنظيم مختلف الأنشطة التي تدخل في الإطار البيئي.
- بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق رؤية 2030 من طرف جمهورية مصر العربية إلا أنه هناك عدة مشاكل، خاصة ما تعلق بإدارة المخلفات الصلبة نظرا لزيادة عدد السكان والهجرة الداخلية والتوسع العمراني، ونقص الموارد المالية وضعف وعي المواطن تجاه البيئة والمخلفات، تغير أنماط الاستهلاك، وزيادة معدلات إنتاج واستهلاك المواد.... الخ.
- بذلت دولة الإمارات جهوداً حثيثة لتحقيق اقتصاد أخضر، من خلال الحد من استهلاك النفط والغاز، و كذلك تقنية التقاط الكربون وتخزينه، بالإضافة إلى تعزيز معايير الكفاءة والفعالية والاستدامة البيئية؛
- شهدت دولة الإمارات قفزة كبيرة في مجال الطاقات النظيفة والتنمية المستدامة باعتبارها كإحدى أبرز الاقتصاديات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط والعالم.
- الاقتراحات:
- تعزيز آليات دعم ومواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركات الاقتصاد الأخضر؛
- فرض ضريبة خاصة بحماية البيئة بحيث تفرض بنسبة متفاوتة على مختلف الموارد البيئية حسب أهميتها ومستوى ندرتها أو توفرها مما يشجع على الاستغلال العقلاني لتلك الموارد.
- العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة البيئية لدى مختلف الأطراف ذات المصلحة من خلال النشرات والتعليمات المنظمة لأسس وقواعد التطبيق السليم للحوكمة البيئية الجيدة.
- الأخذ بعين الاعتبار المسؤولية البيئية كمحدد من محددات التنمية المستدامة من خلال اقتضاء التعاون بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص في البلد لاحترام هذه المسؤولية.
- العمل على استخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في معالجة المخلفات والنفايات.
- تعزيز دور المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تركيزها على الحد من التلوث وتحقيق الأرباح المستدامة للمؤسسات.
- العمل على تشجيع وتوعية متخذي القرار على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي عند اتخاذ مختلف القرارات التي تهم الدولة والمؤسسات.
- العمل على الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المجال.

- تشجيع الدراسات والأبحاث من خلال مراكز البحث والجامعات للعمل على تطوير ودعم الابتكار والإبداع في مجال التكنولوجيا الخضراء.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- الغول رشا، (2014)، *المراجعة البيئية التأسيسية النظري والممارسات المهنية* (الإصدار 1)، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية.
- شحاتة السيد شحاتة، نصر عبد الوهاب، (2007)، *مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات* الدار الجامعية، مصر.
- عبد العال طارق حماد، (2007)، *حوكمة الشركات* (الإصدار 2)، الدار الجامعية، القاهرة.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، (2010)، *التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها ومعوقات التنمية وأدوات قياسها*، دار الصفا، مصر.
- محمد المومني نايل، (2007)، *إدارة الكوارث والأزمات* (الإصدار 1)، مكتبة الجامعة، عمان.
- محمد خالد، جمال رستم، (2006)، *التنظيم القانوني للبيئة في العالم*، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
- نوال علي عتي، (2014)، *الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها* (الإصدار 1) مركز الكتاب الأكاديمي، ردمك.
- OMANE CHARLE , (2003), *LA GOUVERNANCE D'ENTREPRISE DANS LES PAYS EN D'EVELOPPEMENTet les économies émergentes*, CENTER DE D'EVELOPPENT DE L'OCDE.

المقالات:

- أحمد سعيد قطب حسانين، (2009)، *التكامل بين الآليات المحاسبية والغير المحاسبية لنظم الحوكمة، وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمؤسسة*، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، (العدد 1)، ص 17.
- عبد القادر بريشي، (2006)، *قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر*، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 1، (العدد 1) ص 03.
- مهي وردة، (2017)، *دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة*، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 12، (العدد 24)، ص 125، 124.

- محمد طالبي، محمد ساحلي، (2008)، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة -عرض تجربة ألمانيا-، مجلة الباحث، المجلد 3، (العدد6)، ص 202.
- أحمد منير النجار، و آخرون، (2007)، حوكمة الشركات، اتحاد المصارف الكويتية، المجلد 20 (العدد 40)، ص 12.
- البنك الأهلي المصري، (2003)، أساليب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة في الشركات، المنشرة الاقتصادية، المجلد 1، (العدد 2)، ص 14.
- حسين عماد، (2019)، إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، وزارة السياحة، ص 23.
- حسين أباضة، (2019)، مبادرة الاقتصاد الأخضر "آلية" هامة لتحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، وزارة البيئة، ص 43.
- الخياط محمد، (2019)، إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، هيئة الطاقة المتجددة
- دوناتورومانو، (2006)، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة مصر، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

المدخلات:

- سهام، حرفوش، (7 و 8 أفريل 2008)، الاطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة سطيف، الجزائر .
- عماري، عموري، (7 و 8 أفريل 2008)، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر .
- محمد البشير (2003)، التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات"، المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المؤسسة، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن.

مواقع الانترنت:

- حكومة الامارات، (2018)، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-future>(consulté le 22/06/2022)